

Distr.: General
17 July 2014
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٩٧ (هـ) من القائمة الأولية*
نزاع السلاح العام الكامل

آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد
تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير آراء الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية بآثار استخدام
الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد. وقد تلقى الأمين العام حتى الآن ردوداً
من ١٢ حكومة وريدين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

* A/69/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

010814 310714 14-57731X (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	الأرجنتين
٤	دولة بوليفيا المتعددة القوميات
٥	كوبا
٧	إكوادور
٨	العراق
٩	ليبيا
١٠	المكسيك
١٠	هولندا
١١	عُمان
١١	بنما
١٢	إسبانيا
١٣	أوكرانيا
١٣	ثالثا - الردود الواردة من الوكالات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة
١٣	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
١٥	برنامج الأمم المتحدة للبيئة

أولاً - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة، في الفقرتين ٢ و ٧ من منطوق قرارها ٣٦/٦٧، الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية، ولا سيما الدول والمنظمات التي لم تواف الأمين العام بعد بآرائها في آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد، إلى أن تقوم بذلك؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

٢ - وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تطلب إليها أن تقدم تقاريرها بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وقدم مكتب شؤون نزع السلاح بدوره طلباً مماثلاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية.

٣ - وتلقى الأمين العام حتى هذا اليوم ردوداً من ١٢ حكومة وريدين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وترد الردود التي وردت في الفرعين الثاني والثالث أدناه. وستصدر الردود الإضافية الواردة من الدول الأعضاء في إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

إن استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد أمر مثير للجدل وجمهوروية الأرجنتين لم تضيف هذه الأصناف إلى مخزونها، كما أنها لا تخطط للقيام بذلك في المستقبل. وفي ضوء الأخطار المحتملة على صحة الإنسان والبيئة، ينبغي إعلان وقف، وأن ينطبق هذا الوقف بشكل خاص على البلدان المنتجة والمستهلكة إلى أن تستطيع دراسات مستقلة وقاطعة تحديد ما إذا كانت تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات

[الأصل: بالإسبانية]

[٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

استخدمت الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفذ منذ سنوات عديدة كأسلحة تقليدية، ويرجع ذلك أساساً إلى قدرتها على اختراق المخابئ وخرق دروع الدبابات وغيرها من المركبات، وغالباً ما يكون لها آثار لا رجعة فيها على الناس والبيئة.

وغالباً ما تنتشر الحمولة السامة والمشعة التي تحملها هذه الأجهزة فوق منطقة على شكل غبار مشع منخفض المستوى، مما قد يؤدي إلى زيادة معدلات الإصابة بالسرطان في المناطق المتضررة.

ورغم أن آثارها غير واضحة ولكن يمكنها أن تتفاقم بسبب عوامل التآزر، لأن خصائصها الكيميائية كمعادن ثقيلة (وجودها لفترات طويلة في الجسم) تتفاقم التعرض التراكمي للإشعاع مدى الحياة (وهذا يعني أنها سوف تؤثر على أولئك الذين يستخدمون هذه الأسلحة بالإضافة إلى المستهدفين بها).

وعلى الرغم من أن هذه الأسلحة والذخائر لا تهدف إلى إنتاج تلوث، فقد ذكر بعض العلماء والأطباء أنها تترك وراءها مخلفات ضارة من الناحية السمية والشعاعية.

وفور إصابة الذخيرة للهدف فإنها تنصهر وتبخّر وتحول إلى غبار يحترق جسم الإنسان بسهولة كبيرة ويؤدي إلى الإصابة بأنواع مختلفة من السرطانات، فضلاً عن الإصابات المباشرة الناجمة عن القذيفة. وتؤثر هذه الذخائر أيضاً على نوعية المياه وإمدادات المياه إذا أصابت منطقة مأهولة بالسكان (بالإضافة إلى الأراضي الزراعية التي تتأثر لسنوات).

ولذلك فإن حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات تعتقد أنه نظراً إلى ما لاستخدام الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفذ من آثار، فإنه ينبغي حظر تصنيع واستخدام هذه الأسلحة في عمليات أو نزاعات، نظراً إلى أنها تسبب أضراراً لا رجعة فيها للبيئة، وللبيشر قبل كل شيء.

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

إن اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٦/٦٧ بأغلبية كبيرة يدل على أن المجتمع الدولي يشعر بشكل متزايد وشرعي بالقلق من الآثار المترتبة على استخدام الأسلحة والدخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد على صحة الإنسان والبيئة.

وتكشف البحوث والدراسات المستقلة التي أجريت بين السكان المتضررين الذين يعيشون في مناطق قريبة من مناطق القتال حيث تم استخدام اليورانيوم المستنفد، وبين القوات المشاركة في العمليات العسكرية في هذه المناطق، أن التلوث الناجم عن اليورانيوم المستنفد يسمم البيئة لآلاف السنين ويؤدي إلى زيادة في معدل إصابة السكان بالسرطان وأمراض خطيرة أخرى، بالإضافة إلى التشوهات الخلقية. وأظهرت أن سمية اليورانيوم المستنفد أكثر خطورة عندما يتحول إلى غبار يمكن ابتلاعه أو استنشاقه. وفي هذا الشكل، تنقله الرياح والمطر بسهولة وبهذا تتوسع بشكل كبير رقعة المناطق الملوثة.

وتظهر بوضوح البيانات المقدمة إلى الأمين العام من قبل الدول المتضررة مباشرة من المخلفات المشعة نتيجة للتراعات المسلحة أن استخدام اليورانيوم المستنفد يلحق أضراراً خطيرة بالإنسان، والحياة النباتية والحيوانية والبيئة بشكل عام، وأن التلوث الإشعاعي الناتج عن استخدامها يشكل تهديداً على المدى الطويل.

وفي تقرير عن هذه القضية قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، ذكر أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكد أنه "لا تزال هناك جوانب مجهولة كثيرة بخصوص التأثيرات البيئية لليورانيوم المستنفد على المدى الطويل، وخاصة فيما يتعلق بتلوث المياه الجوفية على المدى الطويل". وبسبب تلك الجوانب العلمية المجهولة، دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى اعتماد نهج وقائي عند استخدام اليورانيوم المستنفد، وأوصى باتخاذ إجراءات لتنظيف وتطهير المواقع الملوثة. ودعا أيضاً إلى زيادة الوعي بين السكان المحليين والرصد في المستقبل.

وتكرر كوبا دعوتها الدول إلى الامتثال لطلب برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال اتخاذ نهج احترازي إزاء استخدام اليورانيوم المستنفد حتى يتم إلقاء المزيد من الضوء على الجوانب العلمية المجهولة المحيطة بآثاره.

وإلى أن تخرج البحوث المستمرة عن آثار اليورانيوم المستنفد بنتائج، ترى كوبا أن الجمعية العامة ينبغي أن تواصل الطلب من الدول الأعضاء التي تستخدم الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد في النزاعات المسلحة أن تقدم إلى السلطات المختصة في البلدان المتضررة، وعلى سبيل الاستعجال، معلومات شاملة عن حدود المناطق التي استخدمت فيها، والكميات المستخدمة، لتيسير تقييم المناطق الملوثة وإدارتها وتطهيرها.

وتتابع كوبا عن كثب عملية استعراض أحدث المعلومات في الأدبيات العلمية المتعلقة بآثار التعرض الداخلي على البشر نتيجة لاستنشاق أو ابتلاع اليورانيوم التي ستقدمها لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري هذا العام. وينبغي أن يشمل الاستعراض جميع آثار اليورانيوم على صحة الإنسان.

وتذكر كوبا أن اليورانيوم المستنفد مشمول في لائحة المواد النووية الخاضعة للتنظيم، بما في ذلك استخداماته في الأغراض السلمية (المادة عشرون من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية)، وأن استخدامه في الأسلحة والذخائر في النزاعات المسلحة يشكل انتهاكا للشروط التي وضعتها الوكالة الدولية بشأن تصديره ونقله. وهذا لأنه "ينتقل" عندما يستخدم بهذا الشكل، ودون موافقة الدول "المتلقية".

وفي الممارسة العملية، يجري استخدام اليورانيوم المستنفد لأغراض عسكرية من قبل بعض الدول المصنعة للأسلحة التي تلتف على الأنظمة الدولية، للحد من مخزوناتها المادية للمواد النووية غير المرغوب فيها.

فمن التناقض أنه في حين أن هناك معايير ملزمة قانونا تنظم استخدام المواد النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك اليورانيوم المستنفد، ليس هناك حدود لاستخدام اليورانيوم المستنفد في القطاع العسكري، وخاصة في الحالات التي يتم فيها استخدام هذه المواد لأغراض هجومية لتقوية القذائف والقنابل والصواريخ.

وفي هذا الصدد، تؤكد كوبا مجددا على الأهمية التي توليها لمبادئ القانون الدولي، وخصوصا حظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي بحكم طبيعتها تسبب أضرارا زائدة أو آلاما لا لزوم لها في النزاعات المسلحة. ومن المحظور استخدام أساليب أو وسائل القتال التي تستهدف أو قد يتوقع منها أن تسبب أضرارا واسعة النطاق وطويلة الأجل وشديدة للبيئة الطبيعية، كما هو الحال بالنسبة لاستخدام الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد.

وتدعو كوبا جميع الدول للامتنثال لأحكام المادة ٥١ من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين.

وتؤكد كوبا من جديد أن الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد تشكل تهديدا على الحياة وعلى البيئة. ومن الضروري إجراء المزيد من البحوث عن آثارها الخطرة.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

في عام ٢٠٠٨، أصبحت إكوادور أول دولة تقرر دستورا يكرس حقوق الطبيعة. فالفقرة ٢٧ من المادة ٦٦ تنص على حق السكان في العيش في بيئة صحية، وهي متفقة مع المادة ١٤، التي تؤكد أن الحفاظ على البيئة، والحفاظ على النظم الإيكولوجية، ومنع الضرر البيئي وتأهيل المساحات الطبيعية المتدهورة، تشكل مسائل تمم عموم الناس. وتنعكس كل هذه المبادئ في سياسة التنمية المعروفة باسم "العيش بخير"، والتي تحكم حاليا النموذج الاجتماعي والاقتصادي في البلد.

وعلى الرغم من أن ديباجة القرار ٣٦/٦٧ تشير إلى أن "الدراسات التي أجرتها حتى الآن المنظمات الدولية المعنية لم توفر بيانا مفصلا بالقدر الكافي عن حجم الآثار الطويلة الأجل التي يمكن أن يتعرض لها البشر والبيئة من جراء استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد"، فإن إكوادور تؤيد وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه يمكن تطبيق المبدأ الاحترازي على مسائل نزع السلاح. والمبدأ الاحترازي هو مبدأ معترف به دوليا ويُراعى في تشريعات دولة إكوادور (الدستور، وقانون الإدارة البيئية وأنظمتها والنظام الخاص بحفظ إقليم غالاباغوس وتنميته تنمية مستدامة)، واسترشدت به في العقود الأخيرة السياسة الخارجية لإكوادور المتعلقة بالبيئة.

وعلاوة على ذلك، فإن المبادئ التي تحكم العلاقات بين إكوادور وغيرها من الدول، بصرف النظر عن تعزيز التسوية السلمية للمنازعات، تسعى إلى إنشاء ثقافة سلام، وبالتالي فإنها تدين تطوير واستخدام أسلحة الدمار الشامل والأسلحة المستخدمة ضد السكان المدنيين بشكل عشوائي، مما يتسبب في إلحاق الضرر بهم وذلك في انتهاك لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

والتزام إكوادور بالسلام التزام ثابت، وهي تؤكد أنها لا تنتج ولا تستخدم الأسلحة أو الذخائر التي تحوي على اليورانيوم المستنفذ. ومع ذلك، من أجل تعزيز الشفافية فيما يتعلق باستخدام هذه المادة في أسلحة الدمار الشامل، فإنها تعتقد أنه من الضروري إضافة آلية مساءلة (تقارير) للدول التي تمتلك مثل هذه المواد في الصكوك الحالية لتزج السلاح. ومن شأن مشاركة المنظمات الدولية أن يساعد على ضمان حيادية التحقق والتقييم في المناطق المتضررة.

العراق

[الأصل: بالعربية]

[٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤]

ييدي العراق قلقه الشديد إزاء استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفذ في الحروب والتراعات المسلحة، وآثاره السلبية الضارة التي تشكل خطراً على الإنسان والبيئة (الهواء والترربة)، ويطلب من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة، وخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومراكز البحوث والدراسات الأكاديمية بإجراء البحوث والدراسات العلمية المعمقة حول التأثيرات البيئية والصحية لليورانيوم وسبل معالجتها.

ويدعو العراق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة (الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، إلى اتخاذ موقف إيجابي بحظر استخدام اليورانيوم المستنفذ في الأسلحة والذخائر وإدانة استخدامه.

أهمية تنفيذ توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للحد من الأخطار المؤكدة والمحتملة التي يتعرض لها البشر والبيئة جراء التلوث الذي يسببه استخدام اليورانيوم المستنفذ.

قيام الدول التي استخدمت هذا النوع من الأسلحة والذخائر بتقديم المساعدة للسلطات الوطنية في الدول المتأثرة وإرشادها بمعلومات مفصلة عن المناطق التي استخدمت فيها تلك الأسلحة والذخائر والكميات المستخدمة من أجل تسهيل تقييم الحالات وتكريس الجهود لحصرها ومعالجتها.

تقديم المساعدة الفنية للدول والمجتمعات المتأثرة وتقديم العلاجات الناجعة إلى المناطق والسكان الذين تعرضوا لإشعاعات هذه الاسلحة.

دعوة السلطات الوطنية في الدول المتأثرة الى تحديد وتعيين المناطق الملوثة لمنع السكان من الاقتراب منها تجنباً للتلوث الإشعاعي، وتوعية الناس من خلال جهود السلطات الوطنية والمحلية، وبالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، بالآثار السلبية جراء استخدام هذه الأسلحة والذخائر.

العمل على وضع معاهدة دولية ملزمة وقابلة للتحقق تحرم استخدام وحيازة ونقل والاتجار بهذه الأسلحة والذخائر.

ليبيا

[الأصل: بالعربية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تحيي ليبيا الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف البحث عن الآثار الضارة لاستخدام اليورانيوم المستنفد في الأسلحة والذخائر على البشر والبيئة.

وتؤكد أهمية إصدار صك دولي ملزم قانوناً لجميع الدول بمنع استخدام اليورانيوم المستنفد في الذخائر والأسلحة التقليدية باعتبار أن اليورانيوم ذو سمية كيميائية وإشعاعية عالية ويترتب على استخدامه مخاطر صحية، وصدرت العديد من التقارير التي تؤكد حدوث أضرار صحية بالسكان والجنود في مناطق الصراعات التي استخدم فيها اليورانيوم المستنفد.

كما تؤيد ما خلصت إليه الدراسات من قبل خبراء من عدة منظمات دولية منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بضرورة اتخاذ تدابير تحوطية لتقليل المخاطر التي يُحتمل أن يتعرض لها البشر والبيئة على المدى الطويل وذلك بإجراء المسوحات والقياسات الإشعاعية والمعالجة والتخلص من النفايات بالطرق الآمنة.

وتطالب ليبيا بإلزام الدول التي استخدمت اليورانيوم المستنفد في الصراعات المسلحة بتقديم المعلومات المفصلة للدول المتضررة، تتضمن أماكن استخدامه والكميات المستخدمة والمساهمة في علاج الأضرار التي نجمت عن ذلك سواء للبشر أو البيئة.

وتدعو الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية لعقد مؤتمر دولي علمي، يتناول المخاطر المحتملة لاستخدام اليورانيوم المستنفد على البيئة في المدى الطويل، والأضرار التي لحقت بالبشر وتجارب الدول المتضررة في عمليات الكشف والمعالجة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

تقدم هذه المعلومات لاستكمال الآراء التي أعربت عنها المكسيك في عام ٢٠١٠، والواردة في الوثيقة A/65/129.

في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أوفت المكسيك بالوعد الذي قطعتة على نفسها في مؤتمر قمة الأمن النووي الأول بالاستعاضة عن اليورانيوم العالي التخصيب بوقود يورانيوم منخفض التخصيب في مفاعل الأبحاث تريغا مارك الثالث (TRIGA Mark III) في المعهد الوطني للأبحاث النووية، الذي مدد العمر التشغيلي للمفاعل المكسيكي وجعله مؤهلاً للحصول على تعاون أوسع في إطار برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومع التحويل الكامل لمفاعل الأبحاث، ساهمت المكسيك في منع انتشار الأسلحة النووية، وتقليل استخدام اليورانيوم العالي التخصيب للأغراض المدنية وفي الجهود الدولية لتأمين المواد والمنشآت النووية.

إن اللجنة الوطنية للسلامة والضمانات النووية هي الوكالة المسؤولة عن تنظيم ومراقبة وترخيص الواردات والصادرات من اليورانيوم المستنفد الذي يستخدم للأغراض السلمية فقط، على الرغم من أن هذه مادة ذات استخدام مزدوج يمكن استخدامها في التطبيقات النووية والتقليدية على حد سواء.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

صوتت هولندا لصالح قرار الجمعية العامة ٣٦/٦٧ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يلتمس من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية آراءها في آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد.

وتعترف هولندا بضرورة إجراء المزيد من البحث في آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد، وتعرب عن ارتياحها لطرح هذا الموضوع للنقاش في إطار محفل الأمم المتحدة. غير أن إشارة الجمعية العامة في قرارها إلى الآثار الضارة التي

”يُحتمل“ أن تتعرض لها صحة البشر والبيئة من جراء استخدام الذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد لم يتسن إثباتها حتى الآن عن طريق الدراسات العلمية التي تقوم بها المنظمات الدولية المختصة، مثل منظمة الصحة العالمية.

والقوات المسلحة الهولندية لا تستخدم ذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد. إلا أنه ليس من المستبعد، في سياق البعثات المتعددة الجنسيات، أن يعمل المجندون الهولنديون في مناطق يجري فيها استخدام ذخائر تحوي اليورانيوم المستنفد أو سبق أن استُخدمت فيها من قبل الحلفاء. وتتابع حكومة هولندا باستمرار الحالة الصحية للجنود الهولنديين الموفدين في بعثات دولية وتحرص على سلامتهم. ويجب تفادي التعرض للمواد الخطرة أقصى ما يمكن.

عُمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تشرف البعثة الدائمة لسلطنة عمان بإعلام الجمعية العامة بأن حكومة سلطنة عمان، ونظرا للقلق الدولي من الآثار السلبية لتلك الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد على البيئة والبشرية، تضم صوتها إلى الأصوات الدولية المنادية بوقف إنتاج واستخدام هذه الأسلحة وفرض قيود صارمة على حيازة الدول لتلك الأسلحة من خلال معاهدات خاصة مشاهمة لتلك التي تحرم استخدام الأسلحة المحرمة دوليا.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٤]

الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد هي ذات طبيعة عسكرية، وينبغي حظر استخدام أي مواد كيميائية أو مشعة خطيرة للغاية. وحيث إن حكومة بنما لا يوجد لديها جيش، فإن أجهزتها الأمنية لا تمتلك ولا تستخدم مثل هذه المواد.

وقد وقّعت بنما معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وقرار لجنة حقوق الإنسان والعدالة وسياسة الاحتجاز لبرلمان أمريكا اللاتينية بشأن حظر استخدام الأسلحة التي

تحتوي على اليورانيوم المستنفد وتأثيرها على صحة الإنسان والبيئة، بهدف فرض حظر عالمي على استخدام هذه الأسلحة، في جملة أمور.

إن جمهورية بنما، إذ تدرك ضرورة الامتثال لمبادرات الأمم المتحدة والأهداف المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠، فإنها قامت بإدراج المعاهدات في تشريعها من أجل أن تساعد في التصدي للتحديات التي يشكلها استخدام اليورانيوم المستنفد من قبل بعض الدول الأطراف. وستواصل جمهورية بنما أيضا التعاون مع رسالة السلام للمجتمع الدولي.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١٤]

اليورانيوم المستنفد هو معدن ثقيل قليل الإشعاع يستخدم في الذخيرة. وهو منتج جانبي لعملية تخصيب اليورانيوم، وتأثيراته الإشعاعية تقتصر على انبعاث جسيمات ألفا ومستوى إشعاعه مجرد ٠,٢ في المائة من مستوى إشعاع اليورانيوم - ٢٣٥. وفي قطاع التسلح، يستخدم اليورانيوم المستنفد لصنع صفائح مدرعة دفاعية وذخيرة خارقة للدروع، وخصوصا في طلاء مقذوفات خارقة لدروع الدبابات، لأنها تخرق الفولاذ بسهولة.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، صدر أول تقرير سنوي عن الآثار المحتملة لليورانيوم المستنفد على الصحة استجابة لمخاوف من أن الأفراد العسكريين في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذين خدموا في البلقان كجزء من وحدات وطنية مختلفة كانوا يعانون من معدلات عالية بشكل غير طبيعي من الإصابة بالسرطان. وهذا، بدوره، كان يعزى إلى كونهم كما يزعم تناولوا ذخيرة تحتوي على يورانيوم مستنفد أو حطام هذه الذخائر بعد انفجارها.

ووفقا للتقرير، لم تكن في الحالة مظاهر غير طبيعية. وبالمقارنة مع سكان إسبانيا عامة، كان توزيع أمراض السرطان أقل مما كان متوقعا، ولم تُرصد حالات شاذة مهمة في الدراسة عن التعرض للمعادن الثقيلة التي جرى تحليلها. وأبرز التقرير حقيقة أن أنظمة المراقبة الصحية للأفراد المنتشرين في الخارج، والتي جرى تعزيزها استجابة للمخاوف التي أثبتت، لم تكشف عن أي تغيير معين في منطقة العمليات ربما كان له تأثير على صحة هؤلاء الأفراد.

إن إسبانيا لا تملك، ولم تكن تملك في أي وقت مضى، ذخائر تحتوي على اليورانيوم المستنفد. واستخدام هذه المواد غير محظور بموجب أي صك دولي.

ولم تتمكن الدراسات الإسبانية من إثبات وجود علاقة سببية بين الإشعاع الضعيف الذي كُشف عنه في حطام الأهداف المهاجمة بمقذوفات تحتوي على اليورانيوم المستنفذ وإصابة الجنود أو المدنيين بأمراض السرطان أو بأمراض أخرى. إن اليورانيوم المستنفذ لا يشكل إلا قليلا من الخطر الإشعاعي، لأن مستوى نشاطه الإشعاعي أقل من مستوى النشاط الإشعاعي الطبيعي. ولا يشكل اليورانيوم المستنفذ خطرا إشعاعيا إلا إذا ظل في شكله النقي في تماس مع الجلد لفترة طويلة من الزمن.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

حيث إن أوكرانيا لم تستخدم الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفذ، لذا فإن البلد غير قادر على تحليل آثار هذا الاستخدام.

ومع ذلك، يُستخدم الوقود النووي المنخفض التخصيب (الذي يتألف من أقل من ٢٠ في المائة يورانيوم - ٢٣٥)، وإن كان ذلك فقط في مفاعل الأبحاث النووية في معهد البحوث النووية التابع لأكاديمية العلوم الأوكرانية. وهناك خطط لاستخدام الوقود النووي المنخفض التخصيب في مجمع دون الحرج بحركه مسرع إلكترون سيدخل حيز التشغيل في عام ٢٠١٤ في معهد خاركيف للفيزياء والتكنولوجيا، وهو أحد مرافق البحوث الوطنية. وتجري معالجة هذا الوقود على نحو يمثل للوائح التنظيمية المعمول بها في أوكرانيا والمتطلبات الدولية، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثالثا - الردود الواردة من الوكالات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

في عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢، أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأمين العام معلومات عن آثار استخدام الأسلحة والذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفذ (ترد في التقارير A/63/170، و A/65/129 و A/67/177). وقامت الوكالة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، بعدد من التقييمات للتأثيرات الإشعاعية، بناء

على طلبات وردتها من الدول المتضررة من النزاعات التي استخدمت فيها ذخائر اليورانيوم المستنفد ولا تزال المخلفات الناجمة عن هذه الذخائر منتشرة في البيئة في شكل مواد قابلة للانتشار أو شظايا ذخائر.

واستندت هذه التقييمات إلى حملات ميدانية لأخذ العينات البيئية، وتلاها إجراء تحاليل مخبرية للعينات البيئية والتقييمات الإشعاعية على أساس سيناريوهات محددة للتعرض للإشعاع تضع في اعتبارها الأنشطة المحتملة لعموم الناس في الأماكن المتضررة (مثل احتلال أراض ملوثة، واستخدامات الأراضي واستهلاك المياه أو أنشطة يقوم بها السكان في المناطق التي توجد فيها شظايا ذخائر). وفي وقت لاحق، أصدرت الوكالة تقارير تلخص نتائج هذه التقييمات الإشعاعية لحالي الكويت وجنوب العراق في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠١٠، على التوالي.

والاستنتاج العام الوارد في هذه التقارير والدراسات الأخرى التي شاركت فيها الوكالة (على سبيل المثال، في ما يتعلق بحالات ما بعد انتهاء النزاع في كوسوفو والبوسنة والمهرسك وصربيا والجبل الأسود) هو أن وجود مخلفات اليورانيوم المستنفد المنتشرة في البيئة لا يشكل خطراً إشعاعياً على السكان المحليين عندما يُلاحظ أن تلوثها يقتصر على التربة والخضروات والماء والأسطح. فمستوى التعرض السنوي التقديري للأشعة الذي يمكن أن ينشأ في المناطق التي توجد فيها مخلفات منتشرة قد لا يتجاوز بضع وحدات ميكروسيفرت، أي أقل بكثير من الجرعة السنوية التي يتلقاها السكان في جميع أنحاء العالم بسبب المصادر الطبيعية للإشعاع في البيئة، وأقل بكثير من المستوى المرجعي الذي أوصت به الوكالة باعتباره معياراً إشعاعياً عند النظر في ضرورة اتخاذ إجراءات علاجية.

ومع ذلك، أكدت كل الدراسات التي شاركت فيها الوكالة أن وجود شظايا كبيرة أو ذخائر كاملة تحتوي على اليورانيوم المستنفد يمكن أن يؤدي إلى تعرض الأفراد الذين هم على تماس مباشر مع تلك المواد المشعة إلى مستويات كبيرة من الإشعاع، مثلاً إذا جمعوا تلك المواد كهدايا تذكارية أو عندما يجري تحويل المركبات العسكرية التي أصيبت بذخائر تحتوي على يورانيوم مستنفد إلى خردة معدنية. ويُنصح في مثل تلك الحالات بتحديد وتقييد الوصول إلى المواقع التي يمكن أن يوجد فيها مثل تلك الشظايا أو الذخائر الكاملة، والتي هي عادة المناطق التي تظل فيها المعدات الحربية المتضررة بعد النزاع، ثم تقوم السلطات الوطنية بحملات مسح وتدبير أمر مخلفات ذخائر اليورانيوم المستنفد باعتبارها نفايات مشعة ذات مستوى منخفض.

وقدمت الوكالة نتائج هذه الدراسات، بما في ذلك التوصيات التي خلصت إليها، إلى السلطات الوطنية في المناطق المتضررة التي لديها القدرة على إجراء المزيد من عمليات المسح والرصد عند الاقتضاء. وأشارت الوكالة إلى أن الدراسات اقتصر على السكان المدنيين في بيئة ما بعد النزاع وأن النتائج والاستنتاجات تُعتبر صحيحة في وقت إجراء التقييمات.

وباختصار، وفقا للدراسات التي شاركت فيها الوكالة، كانت المخاطر الإشعاعية التي تعرض لها الناس والبيئة ليست كبيرة في الحالات التي لوحظ فيها اليورانيوم المستنفد في مناطق محصورة من البيئة تلوثت بجسيمات صغيرة نتيجة استخدام الذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد.

وبالنسبة للحالات التي عُثر فيها على شظايا أو ذخائر كاملة تحتوي على اليورانيوم المستنفد، فإن هناك مخاطر محتملة من آثار الإشعاع على الأفراد الذين يتعرضون لتماس مباشر مع تلك الشظايا أو الذخائر. ويمكن التخفيف من هذه المخاطر باتخاذ تدابير مضادة بسيطة من قبل السلطات الوطنية، مثل جمع وتخزين تلك الشظايا والتخلص منها.

ومع ذلك، لوحظ أيضا أن وجود مخلفات من اليورانيوم المستنفد في البيئة بعد انتهاء النزاع يزيد من قلق السكان المحليين ووضعت نتائج عمليات التقييم الإشعاعية التي أجرتها الوكالة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، أساسا لطمأنة الجمهور في جميع البلدان المعنية.

ولم تشارك الوكالة في أية دراسات إضافية بعد تلك الدراسات التي ضمها تقرير عام ٢٠١٠ عن الأوضاع الإشعاعية في مناطق مختارة من جنوب العراق توجد فيها مخلفات اليورانيوم المستنفد. ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود طلبات من الدول التي قد تعتبر نفسها متضررة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

تقوم لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، في إطار برنامج العمل الحالي، بإجراء استعراض شامل لأحدث المعلومات التي تتضمنها الأدبيات العلمية عن الآثار البيولوجية التي تصيب الإنسان من الإشعاعات الداخلية (الترينيوم واليورانيوم) بسبب

التعرض للإشعاعات. وسيغطي هذا الاستعراض لليورانيوم آثار اليورانيوم الطبيعي واليورانيوم المخصب واليورانيوم المستنفد.

وعلى الرغم من أنه كان من المزمع أصلاً إكمال مناقشة استعراض الإشعاعات الداخلية (التريتيوم واليورانيوم) في عام ٢٠١٤، فإنه بسبب العمل الإضافي الناتج عن تقييم مستويات وآثار التعرض للإشعاع الناجم عن الحادث النووي في أعقاب الزلزال الكبير وإعصار تسونامي اللذين أصابا شرق اليابان، أرجأت اللجنة العلمية هذه المناقشة إلى شهر تموز/يوليه ٢٠١٤، ولهذا فليس من المتوقع أن تنجزها للنشر قبل عام ٢٠١٥ على أقرب تقدير.